

البناء

أميركا تستخدم المحكمة للفتنة بين اللبنانيين والضغط على سورية

التسول العربي عند أبواب الأمم المتحدة لن يرجع فلسطين إيران ترفض رفعا جزئيا للحظر الغربي في أي اتفاق

تنوعت الملفات والمواضيع التي تناولتها الوكالات والقنوات الاعلامية المحلية في برامجها السياسية في اليومين الماضيين.

وفي خصوص الدعوات للحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، رأى وزير البيئة محمد المشنوق أن أي تسوية بين تيار المستقبل وحزب الله ستكون سياسية، مشيراً الى ان المسار المستقبلي لمجلس النواب والوزراء ومسألة التشريع الضروري وجميع القضايا الوطنية لا تزال تنتظر توافقاً خارجياً عليها.

ملف المحكمة الدولية الخاصة باغتتيال الرئيس رفيق الحريري الذي عاد الى الواجهة من بوابة اتهام سورية بأهداف جديدة كان محور نقاش وبحث، وفي هذا السياق رأى النائب كامل الرفاعي أنه ومنذ إنشاء هذه المحكمة وهي مشروع فتنة، ومن يراهن عليها يُراهن على فتنة بين اللبنانيين التي ارادها الأميركي.

واعتبر الرفاعي أن إعادة أصابع الاتهام الى سورية باركتابها هذه الجريمة تأتي ضمن المخطط الموضوع للمنطقة، خصوصاً ان النظام في سورية ما زال صامدا. الخطر الأمني بقاها أيضاً كان ملفاً رئيسياً حيث اعتبر الرفاعي أن معركة جرد عرسال ما زالت مفتوحة وهناك خلايا في الجرد، مؤكداً ان الجيش ينفذ الخطة الأمنية في بعلبك.

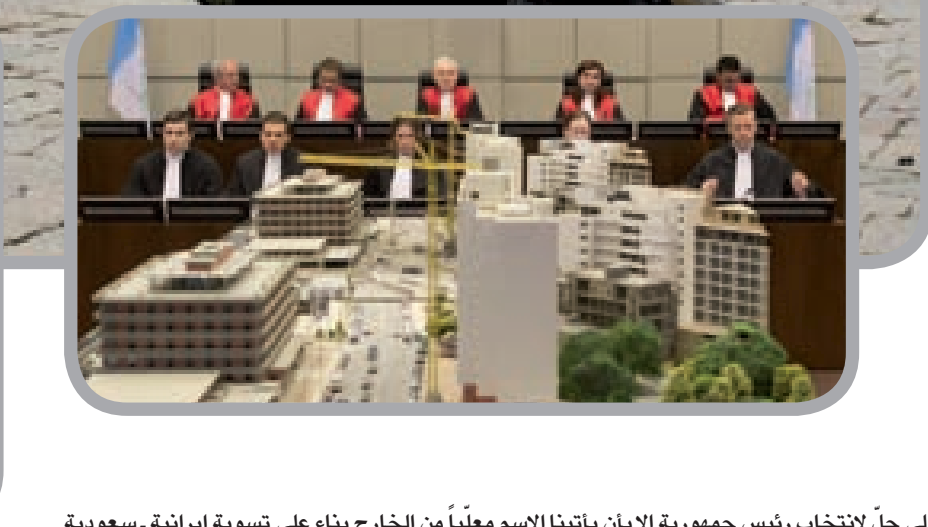
الاجواء الايجابية التي تحيط بالملف الرئاسي في لبنان ما مؤخرًا كانت محط متابعة وقرءاءة، حيث رأى النائب هادي حبش، ان النائب ميشال عون سيبقي متمسكاً برئاسة الجمهورية حتى يحصل أمر أممي في البلد او ما يشبه 7 ايار، او ان يقتنع بأن لا أمل له في الوصول للرئاسة.

أما في ملف الطعن بالتمديد، توقع وزير العدل السابق ابراهيم نجار أن تتكرر تجربة العام الماضي لجهة عدم اكتمال النصاب، معتبراً ان الاسباب الموجبة للطعن لن تكون كافية للأخذ بالطعن.

موضوع الانتهاكات «الإسرائيلية» للقدس والمسجد الأقصى استحوذ حيزاً مهماً من النقاش على القنوات الفضائية، حيث اتهم نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 الشيخ كمال الخليلي بجهات عربية لم يسماها بمساندة الكيان «الإسرائيلي» ودعمه، مؤكداً ان استمرار التسول العربي على أبواب الأمم المتحدة لن يرجع فلسطين.

الملف النووي الإيراني كعادته كان ملفاً رئيسياً، حيث أكد رئيس لجنة الامن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية علاء الدين بروجردى رفض إيران أي رفع جزئي للحظر الغربي المفروض عليها في إطار أي اتفاق نووي مع مجموعة (1+5)، ومحدراً الولايات المتحدة من ان الخضوع لضغط الكيان «الإسرائيلي» لن يؤدي الى نتائج جيدة في المفاوضات.

بينما أكد مستشار الشؤون الدولية لرئيس مجلس الشورى الإيراني، حسين شيخ الإسلام قوة التأثير والحسم العالية جدا لإيران في المنطقة التي انكسرت وبانت جيدا في المفاوضات النووية.



إلى حلّ لانتخاب رئيس جمهورية لبنان يأتيها الاسم معلباً من الخارج بناء على تسوية إيرانية - سعودية أو أميركية هو كلام مرفوض... «

وفي ما يتعلق بموضوع التمديد للمجلس النيابي، قال عضو كتلة المستقبل: «إذا كان المطلوب إجراء انتخابات على أساس قانون الستين ويأتي الأشخاص أنفسهم، فهناك قسم كبير من النواب يعترض على قانون الستين، ومن ثم يتم تطهير الحكومة بعد الانتخابات ويبقى البلد بلا رئيس للجمهورية». وأضاف: «من لا يريد التمديد فيستقل، ولكم مع التمديد الباطني، ليحترقوا ويستقبلوا وليفتعلوا أزمة كبرى في البلد إذا كانوا ضد التمديد، الرئيس سعد الحريري هو أول من تجرأ وقال أنا مع التمديد، وقال هذا الأمر للبريدك بشارة بطرس الراعي في روما ولم يغير رأيه».

وتطرق إلى ملف سلامة الغذاء، فقال: «لا يمكن لأي مواطن عاقل ان يكون ضد الحملة التي يقوم بها وزير الصحة وأهل أبو فاعور، لأن هذا الطعام يأكله الناس كلهم، وأنا مع الوزير أبو فاعور إلى أقصى الحدود في ضبط المخالفات، ربما كان من الأفضل توجيه إنذارات للمؤسسات الغذائية قبل إعلان اسمها في الإعلام، وبعد ذلك إذا لم تستجب للإنذارات تفتل».



بروجردى للعالم: نرفض الرفع الجزئي للحظر في إطار أي اتفاق نووي

أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية في إيران علاء الدين بروجردى رفض إيران أي رفع جزئي للحظر الغربي المفروض عليها في إطار أي اتفاق نووي مع مجموعة 1+5، معتبراً المطالب الأميركية المبالغ فيها جعلت أفق المفاوضات غير واضح.

وأضاف بروجردى: «أن المبالغة الأميركية في مطالبها جعلت أفق المفاوضات في عمان غير واضح، لكن في الوقت نفسه فإن الطرفين لديهما الإرادة لأن تكون هناك نتائج لهذه المفاوضات». وأردف: «هناك دعابة واسعة تقوم بها الإدارة الأميركية بزعمها أنها تمكنت من احتواء إيران، لكنها في الوقت ذاته ترغب بوصول المفاوضات إلى نتيجة، لأنه من دون ذلك سيعود كل شيء إلى المربع الأول وسيكون ذلك بمثابة هزيمة للإدارة الأميركية».

وأكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية أن «إيران وعلى رغم الحظر الغربي الطامح تمكنت من تحقيق نجاحات وإنجازات كبيرة خاصة لجهة تصميم وإنتاج اجيال منطورة وحديثة من أجهزة الطرد المركزي وهي «آر 5» وضخ الغاز فيها، ما يدل على أن إيران يمكنها أن تحظى بنتائج جيدة كبيرة». وشدد على أن «أي اتفاق يجري التوصل إليه يجب أن يضمن مصالح إيران وحقوقها، ولا يكون أحادي الجانب، وبغير ذلك فإن المفاوضات المقبلة في فيينا لن يكون اتفاقاً نهائياً».

وأشار بروجردى إلى «أن الجانب الغربي اقترح خلال اليومين الماضيين تمديد فترة المفاوضات واتاحة مجال أكثر للتفاوض بين الطرفين»، معتبراً «انتهاء المفاوضات والعودة إلى المربع الأول ليس الخيار الأول، وهناك خيارات أخرى مطروحة وتعلق بمدى تقدم المفاوضات في فيينا».

وأكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي من «أن الولايات المتحدة إذا ما أرادت ان تتحرك بشكل محدود وتحت ضغط الكيان «الإسرائيلي» فلن تشهد نتائج جيدة من المفاوضات»، منوهاً إلى ان «إيران أيضاً ستكون لها مقترحاتها إذا ما تقدم الجانب الآخر بمقترح للمفاوضات». وأكد التزام إيران اتفاقية جنيف والبنود الواردة فيها واستحقاقاتها، معتبراً أن «من الخطأ أن ينصو الغرب أن إيران ليست بحاجة إلى إنتاج الوقود النووي، لأن توفير وقود المفاعلات الحالية والمستقبلية لن يكون على عاتق الروس فقط، ولا بد لإيران أن تتمكن من توفير الوقود اللازم لتشغيل محطاتها».

وشدد النائب بروجردى على «أن إيران ملتزمة فتوى سماحة القائد بحرمه إنتاج واستخدام السلاح النووي، والتشكيك الغربي في سلمية نيات إيران غير مبرور وفي غير محله، ويصدر من دول تملك هي نفسها أكبر الترسانات النووية»، مؤكداً أن «فتوى القائد هي أكثر قوة وصلابة من معاهدة «أن بي تي»، والنقطة بين الجانبين يجب أن تكون متبادلة». وأوضح أن «إيران مصررة على ضرورة رفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي كل أنواع الحظر عنها دفعة واحدة، فليس من المنطقي أن يستمر الحظر، فيما تقبل إيران بالمطالب الغربية، وهذا الأمر يجب أن يكون متبادلاً بعيداً من ضغوط الكونغرس بخاصة بعد خسارة الديمقراطيين وسيطرة الجمهوريين عليه».

وفي رده على سؤال حول مدى استمرار القوة الدبلوماسية والعملانية لإيران في المنطقة في مسار المفاوضات النووية، قال شيخ الإسلام: «إن قوة التأخير والحسم لإيران في المنطقة عالية جداً خاصة في قضيتي سورية وفلسطين المائلتين أمام أنظار جميع السياسيين في العالم، حيث هناك إيران في جانب القضية السورية وفي الجانب الآخر عالم الاستكبار والجرام والملكية العربية في المنطقة». وأضاف: «في القضية السورية دخل عالم الاستكبار كله والملكية العربية وتركيا، حيث أرادوا الإطاحة بنظام الحكم والإتيان ببعلائهم إلى سدة الحكم، وولفت قوى الاستكبار في هذه الطريق الكثير من الأرصد وارتكبت مختلف الجرائم، إلا أن سدة الحكم الإسلامية الإيرانية انتصت سياسة عقابانية ودولية وأعلنت أن الحكومة يجب أن تكون منتخبة من قبل الشعب فقط».

وبشأن القضية الفلسطينية وغزة أوضح شيخ الإسلام أن «كل عالم الاستكبار أعلن أنه يجب نزع سلاح غزة، في حين أن قائد الثورة الإسلامية قال إنه ينبغي تسليح الضفة الغربية فضلاً عن غزة، ولقد تبين الآن أن الضفة تمتلك الطاقة والقدرة اللازمة للتسلح، وإذا كان هناك تقصير في هذا المجال فإنه يعود لأصدقاء فلسطين».

وتابع مستشار الشؤون الدولية لرئيس مجلس الشورى الإسلامي: «إن قوة إيران المتفوقة في المنطقة قد انعكست وبانت جيدا في المفاوضات النووية، إذ بعث أوباما رسالة إلى قائد الثورة الإسلامية بأنه «يجب عدم البحث مع الأميركيين سوى حول القضية النووية كي لا يتصور البعض خطأ بأننا نتاجر بأهدافنا بشأن قضايا الآخرين».

واعتبر شيخ الإسلام أن الصهانية مشكلة الأميركيين في المفاوضات النووية وقال: «إن الأميركيين يسعون إلى إرضاء الصهانية، ويمكننا أن ندرك جيداً ما حققناه من أهداف في المفاوضات النووية من مدى الغضب الذي اعترى الصهانية».



نجار للشرة: الأسباب الموجبة لن تكون كافية للأخذ بالطعن

رأى وزير العدل السابق ابراهيم نجار أن الخطر الاساسي الذي يتهدد لبنان اليوم هو وجود أعداد مليونية من اللاجئين السوريين على أراضيه، معتبراً ان هذا الخطر أكبر من خطر «داعش» و«جبهة النصرة» كونه يهدد الهوية الكاملة للبنان.

وأشار نجار إلى أن «معالجة أزمة اللاجئين لن تكون بالأمر السهل». وقال: «إلى جانب خطر النازحين، هناك خطر الفراغ الرئاسي المستمر، خصوصاً ان العماد ميشال عون لم يبد أي تراخ بإراده بلوغ سدة الرئاسة كما أن حزب الله مستمر بدعمه في هذا المجال، وهو ما عبر عنه وفد الحزب الذي زاره مؤخراً في الرباط».

ولفت نجار إلى أن سورية تلعب دوراً كبيراً بالملف الرئاسي اللبناني وهو دور أكبر من الدور الإيراني، معتبراً أنها «تسد خطى عون والنائب سليمان فرنجية وحزب الله، فبات التمسك بترشيح عون أو الاستغناء عنه متعلقاً بالمصالح الإقليمية».

وتطرق نجار لموضوع الطعن الذي تقدم به «التيار الوطني الحر» إلى المجلس الدستوري، لافتاً إلى أنه من غير المستبعد أن تتكرر تجربة العام الماضي لجهة عدم اكتمال النصاب. وأضاف: «هذا ما أتوقعه وليس ما أتمناه، فما أتمناه أن يقوم المجلس بمهامه».

واعتبر نجار أنه إذا فشل المجلس الدستوري بالقيام بدوره مرة جديدة، «سوف يتعين علينا إعادة النظر باحساب الكثرين الموصوفين اللذين ينص عليهم نظام المجلس».

وشدد نجار على أن «التداول بالسلطة وتجديد الوكالة التي منحها الشعب للنواب كل 4 سنوات، من صميم الأسس البرلمانية، وبالتالي فإن كل تعطيل لاستحقاق الانتخابات النيابية مخالف للقواعد الكلية التي يقوم عليها الدستور»، ولكنه اعتبر أنه «في بعض الأحيان حين تكون الأسباب الموجبة للتمديد تتمحور حول جوهر النظام وضرورة عدم الوقوع بفراغ كامل، عندها تتبدل الأحكام وفقاً للزمان والأسباب».

وتوقع نجار أن تكون الأسباب الموجبة كافية للأخذ بالطعن، «حتى ولو كان الموضوع الأمني الذي جرى الاعتماد عليه للتمديد غير مقنع».



المشنوق لـ صوت لبنان: أية تسوية بين «المستقبل» و«حزب الله» ستكون سياسية

رأى وزير البيئة محمد المشنوق أن «أية تسوية بين تيار المستقبل وحزب الله ستكون سياسية، ولا شك في أنها ستعكس داخل مجلس الوزراء، والقضايا المطروحة اليوم تتعلق بانتخاب رئيس للجمهورية والألية المتبعة والإجراءات المقترضة للوصول إلى صيغة توافقية».

وأشار المشنوق إلى أن «المسار المستقبلي لمجلس النواب والوزراء ومسألة التشريع الضروري وجميع القضايا الوطنية لا تزال تنتظر توافقاً خارجياً عليها، فيما يعتقد البعض أنه يمكن إحداث حرق داخلي بهذه الملفات»، مشدداً على «ضرورة إحداث حرق وعدم الانتظار».



الرفاعي لـ المركزية: هدف المحكمة الدولية زرع الفتنة بين اللبنانيين

رأى عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب كامل الرفاعي أن «منذ إنشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتتيال الرئيس رفيق الحريري وهي مشروع فتنة، ومن يراهن عليها يُراهن على فتنة بين اللبنانيين، وكما تأمل من المواطنين أن يخلصوا وأن يكون هناك موقف مؤحد حول عمل المحكمة، لكن للأسف أراد الأميركي من وراء هذه المعلومات الاستخباراتية التي لديه والتي ستؤدي إلى نوع من التنافر المشنوق هو نوع من التحذير ومن المعلومات الاستخباراتية التي لديه والتي ستؤدي إلى نوع من التنافر ضمن الداخل اللبناني»، أما من المحكمة «أن تتجاوب مع محامي الدفاع وأن لا تستمع إلى تحليل سياسي حول اغتيال الشهيد رفيق الحريري، حيث تعتمد على التحليل لا البراهين لتوجيه الاتهامات إلى طرف معين، ويبدو أن لدى المحكمة هدفاً غير الوصول إلى الحقيقة وإنما زرع الفتنة بين اللبنانيين».

وعن إجراءات سبتخداها حلفاء سورية في لبنان لضبط الشارع، أوضح: «إننا نعوان لهذا الموضوع، خصوصاً أننا نعلم أن هذه المحكمة عبارة عن محكمة فتنة، وتنتمي أن يتمكن فريق الدفاع في المحكمة من رفع هذه الشهادات إن استطاع لأن القرار أكبر من ذلك»، مؤكداً: «أن الشارع اللبناني واع لما تحضره المحكمة للبنان».

واعتبر الرفاعي: «أن إعادة أصابع الاتهام الى سورية باركتابها هذه الجريمة تأتي ضمن المخطط الموضوع للمنطقة، خصوصاً ان النظام في سورية ما زال صامداً في حين كانوا يتوقعون سقوطه خلال ستة أشهر فقاهاهم هذا الصمود، وهم يحاولون بشتى الوسائل أن يعضوا العقائيل أمام هذا النظام للتخلص منه لأنه يمثل حالة دعم للمقاومة».

وعن محاولة إعادة استهداف الجيش عبر العصابات الناسفة أكد: «أن معركة جرد عرسال ما زالت مفتوحة وهناك خلايا في الجرد على رغم الإنجازات التي حققها الجيش وحزب الله، لكن بسبب المساحة الجغرافية الواسعة لهذه الجرد تتمكن الخلايا التي تملك إمكانيات مادية ولها امتداد بشري، أن تقوم بتوجيه نوع من الرسائل إلى الجيش حتى لا يتخطى الحدود التي لا تريد أن يتخطاها».

وعن المداهمات في البقاع، لفت الرفاعي إلى أن «الجيش ينفذ الخطة الأمنية في بعلبك، ونتمنى أن تؤدي إلى نوع من الهدوء وإلى ردة الذين يقومون بعمليات الخطف والتعدي على المواطنين»، مشيراً إلى «أننا نأمل استمرار هذه الحملة الأمنية وأن يقوم الجيش بواجبه وتوقيف الذين يسبون إلى سعة المنطقة وتاريخها المقاوم، مشدداً على «أن المجتمع المدني والقوى السياسية كافة تؤيد الجيش لتمتحن من إراحة المنطقة من هؤلاء الكفار».

وعن زيارة وفد حزب الله الرباط، رأى عضو كتلة الوفاء للمقاومة «أنها ترجمة عملية لخبط السيد حسن نصرالله في عاشوراء، ونحن مع العماد عون لما يتمتع به من حيوية شعبية على صعيد الشارع المسيحي بعد أن بات هذا الشارع في لبنان هو الأخير في الشرق الأوسط الذي يعبر عن آمال وتطلعات المسيحيين العرب».

حبش لـ الجديد: من لا يريد التمديد فيستقل

رأى عضو كتلة المستقبل النائب هادي حبش أن «النائب ميشال عون سيبقي متمسكاً برئاسة الجمهورية حتى يحصل أمر أممي في البلد أو ما يشبه 7 ايار، أو أن يقتنع بعد فترة بآن لا أمل له في الوصول إلى الرئاسة، وقد حاول عون أن يقوم بمقارب مع فريقنا ووصل هذا المقارب إلى إنتاج أمور داخلية عدة إلا أنها لم تصل إلى رئاسة الجمهورية».

وقال حبش: «إذا اردنا أن نتحمل مسؤولية وأن نكون على قدر هذه المسؤولية التي أعطانا إياها الشعب اللبناني، يجب انتخاب رئيس جمهورية، فلا يمكننا نحن اليوم كتواب القول إنه يحق لنا عدم انتخاب رئيس جمهورية، لا بل هو شرف لنا أن نتوجه إلى مجلس النواب ونشارك في جلسة الانتخاب». وتابع: «هناك فريق في لبنان يقول إنه لن ينتخب رئيساً للجمهورية وينتظر ما تفرضه عليه التسوية الدولية، لا يمكننا التصرف بهذه الخطة التي يتصرف بها الفريق الآخر، ومن لا يتوجهون إلى جلسة انتخاب الرئيس هم الذين يصلون إلى التسوية الخارجية لأنهم يعبرون عن عجزهم في هذا الموضوع، والقول لن يصل